بتاريخ: 28 مايو 2023 العدد: 692 المصدر: المصري اليوم

بحضور وزير المالية.. «النواب» يناقش تعديلات «الدخل والدمغة» غدا

تناقش الجلسة العامة بمجلس النواب خلال انعقادها- غدا- بحضور وزير المالية مشروعي قانونى تعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة، وقانون الضريبة على الدخل المقدمين من الحكومة.

رابط الخبر

الرأي

يبدأ مجلس النواب مناقشة مشروعي قانون تقدمت بهما الحكومة بتعديلات على ضريبة الدمغة تقتضي زيادة بعض الرسوم التى تمتد لعدد من السلع والأنشطة خاصة فى قطاع السياحة، وتعديلات جديدة على قانون ضريبة الدخل.

تطرح هذه الرسوم والضرائب الجديدة وتوقيتها مجموعة من الأسئلة الملحة:

1- هل تم تحليل التكلفة والعائد لهذه المجموعة من الضرائب والرسوم الجديدة قبل طرحها على البرلمان للموافقة - التي من المؤكد حصول وزارة المالية عليها كما حدث مرارا وتكرارا - والمقصود هنا احتساب ما سيأتي منها كعائد مقارنة بما تخسره مصر من عوائد السياحة واكتساب سمعة سيئة؟

2- هل تم دراسة توقيت هذه الاقتراحات لزيادة الرسوم والضرائب في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد؟ ألم يعترض أو ينتبه أحد للتوقيت؟

3- هل تم التنسيق مع وزير السياحة ومع رئاسة الوزراء بشأن هذه الرسوم والضرائب قبل إصدارها؟ خصوصا في إطار تركيز مصر على الاهتمام بالسياحة لأن من شأنها حل مشاكل ضغوط العملة الصعبة بشكل كامل إذا تم التعامل مع الموافقات الأمنية وغيرها من نقاط الضعف المؤسسي بشكل صحيح.

4- هل تم التواصل مع القطاع الخاص في مجال السياحة في المجالات المختلفة للتعرف على تأثير هذه الرسوم الجديدة على السياحة في مجالهم؟ وهذه النقطة تحديدا جزء لا يتجزأ من النقطة الأولى الخاصة بتحليل التكلفة والعائد.

5- وزارة المالية صرحت أن الرسوم الجديدة لن تؤثر على محدودي الدخل، فهل هذا صحيح في ظل أن بعض السلع التى تم زيادة الرسوم عليها مثلا تشمل "البن" وهي سلعة يستخدمها الجميع بمختلف طبقاتهم؟ كما أن زيادة الرسوم على التأمين على النقل البري

والبحري والجوي بواقع 1% إضافية سينعكس بالتبعية على زيادة أسعار السلع بشكل عام وبالتالى سيتأثر الجميع بهذه الزيادة.

6- هل من الحكمة طرح تعديلات جديدة على قانون ضرائب الدخل حتى لو كانت فى الاتجاه الصحيح لتحقيق العدالة الاجتماعية؟ فهي تلغى فكرة الاستقرار الضريبي والتى هى أحد أهم عوامل جذب الاستثمار المباشر في ظل عدم قدرة المستثمر على حساب تكلفته والقيام بدراسات الجدوى، خاصة وأن هذا القانون تم تعديله مرات عديدة منذ صدوره.

7- عند احتساب زيادة حد الإعفاء الشخصي من الضرائب في التعديلات لترتفع من 9 آلاف إلى 15 ألف جنيه، هل تم الأخذ في الحسبان الفارق الكبير في ارتفاع نسبة التضخم؟

8- تعديلات الضرائب الجديدة استحدثت شريحة جديدة على الأشخاص بنسبة 27.5% لمن يزيد صافي دخله السنوي عن مليون جنيه. ومع أهمية التأكيد على فكرة العدالة الضريبية، هل يحصل المواطن مقابل أي زيادة جديدة فى الضرائب على خدمات تتناسب مع هذه الزيادة كما يحدث في الدول التي تفرض ضرائب بنسب مرتفعة؟

9- نصت تعديلات ضريبة الدخل الجديدة على إنشاء مجلس أعلى للضرائب برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وهذا المجلس سبق وأن نص القانون من صدوره عام 2005 على إنشائه بقرار من رئيس الجمهورية، وصدر قرار جمهوري بالفعل عام 2010 ولكنه لم يفعل حتى الآن. فأين هو هذا المجلس؟

وجود مجلس أعلى للضرائب يضع السياسات الضريبية ويتابع تنفيذها بعيدا عن سلطة وزير المالية هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار الضريبي.

10 - أخيرا وهو الأهم؛ إلى متى ستظل وزارة المالية تعمل في معزل عن الحكومة والحالة الاقتصادية للدولة والمرحلة الحرجة التي تمر بها؟ فوزارة المالية ليست وزارة عادية لها ميزانية تعمل من خلالها فحسب، ولكنها المسئولة عن دفع المسيرة الاقتصادية للدولة كلها فيكون لديها المرونة لتغيير سياساتها في الأوقات السليمة لتتناسب مع ما تحتاجه الدولة لتحقيق النمو والتشغيل وتحفيز النشاط الاقتصادي.

للأسف التركيز الأكبر لوزارة المالية هو على تحقيق الفائض الأولي في الموازنة وكأنه هدف في حد ذاته ولا تنتبه لتقلص النشاط الاقتصادي الذي تشهده مصر منذ عامين وتقلص دور القطاع الخاص الناتج عن هذا الاتجاه. كذلك يجب أن يكون لديها المرونة الكافية والمدروسة لتغيير سياساتها.

نتمنى أن يكون لدى الحكومة والبرلمان إجابة ودراسة شفافة لهذه الأسئلة قبل مناقشة هذه الاقتراحات في البرلمان وإقرارها.

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير.

© 2023 ECES المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.